

البحث عن السعادة الأبدية

وعن دين الأنبياء الذي لم يُحرَّف

الرسالة الثانية عشر

رسالة في بيان وإبطال معنى

(أن الله خلق آدم على صورته)

وأنه سبحانه "ليس كمثله شيئ وهوالسميع البصير"

عبدالرحيم

بن محمد الإبراهيم

رسالة في بيان وإبطال معنى
«أن الله خلق آدم على صورته»
وأنه سبحانه
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١ ﴾

عبدالرحيم بن محمد الإبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

في بيان وإبطال معنى أن الله خلق آدم على صورته وأنه سبحانه «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» مع ذكر تضعيف تلك الزيادة المنكرة «على صورته» هكذا مجردة من غير قوله: «طوله ستون ذراعاً» وبيان أنها من إدراج الراوي وليست من كلام النبوة

بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى الله أتوكل وبه أستعين، وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم. وبعد:

فإن من تمام معرفة العبد بربه حق المعرفة أن يعلم علم اليقين أنه سبحانه ليس كمثله شيء، وأنه جل وعلا العظيم القدوس المنزه عن مشابهة المخلوقين، فتعالى جد ربنا سبحانه وتقدست أسماؤه وصفاته. فهو النور و«**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**» رواه مسلم.

ولا بد في مثل هذا أن يستنير العبد المؤمن بثلاث منارات:

المنارة الأولى

أنه جل سبحانه، وعظم شأنه ليس له سمي ولا شبيه، قال الله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴿٦٥﴾﴾ (مريم).

فقوله تعالى: «هل تعلم له سمياً» أي شبيه ومثيل.

وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى).

وقال تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾ (الإخلاص).

المنارة الثانية

ما جلاَّه الله لنا، فأناره، وهدانا به سبلنا، وانتدبنا للتعرُّف عليه من معرفة سبيل المجرمين. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ (الأنعام).

فكان لزاماً على المسلم أن يتعرَّف على سبيل المجرمين والمحرّفين للدين، ولا يكن غافلاً عما يعمل الظالمون من سنن التحريف التي سنُّوا بها شرائعهم وعقائدهم حتى أفضت بهم إلى تشبيه الله بخلقه. كما أحدثه محرفو اليهود وأكابر مجرميها في مستهل التوراة المحرّفة، وما جاء في أسفارها

من منكرات العقائد التي أساؤوا بها بربهم جل وعلا. فقد نصت التوراة المحرَّفة في أول أسفارها في كتاب التكوين «اليوم السادس» من فريتهم على الله. ما نصه: «لنصنع الإنسان على صورتنا كمثالنا، فيتسلط على سمك البحر، وعلى طير السماء، وعلى الأرض، وعلى كل زاحف يزحف عليها، فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خَلَقَهُ ذكراً وأنثى خَلَقَهُم» انتهى.

وقولهم فيما نقل عنهم في التوراة السامرية: «سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا»

فحسبنا من ذلك قولهم لعنهم الله: «فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه ذكراً وأنثى خلقهم».

وقولهم لعنهم الله: «لنصنع الإنسان على صورتنا كمثالنا »أهـ.

المنارة الثالثة

منارة الوحي، ومنارة السنة، وكفى بها هادية وموصلة لسبيل الهداية لمن اقتفى أثرها، واستنار بنورها، واقتبس من هذا النور ما يستنير به على سلوك الطريق، وتمحيص الآثار، وتحقيق الأخبار. فبها أبدأ وبها أذود وبها أستعين على درأ قول من أدخل

في هذا الدين ما ليس منه. من رجس الأوصاف وما احتمله هذا الرجس من معاني منكرة خاطئة. من مثل معنى: «أن اللّه خلق آدم على صورته».

فتعالى من ليس له سمي، وتقدس من ليس له مثيل، وجلَّ من ليس له نظير، من أن يكون قد صَيَّر من خلقه ما هو شبيه له سبحانه، ذلك وهو المخبر عن نفسه بقوله جلَّت صفته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى).

وما نتجت تلك الضلالة، وما كانت لتحيا، وما كان ذلك ليكون لو أن أصحابها أمعنوا النظر في السنة وتعاليمها. ولكن شاء اللّه ذلك، وهيأ له أسبابه. فكانت النتيجة أن خلصت بهم إلى ظلمة التشبيه وهم لا يشعرون، وأثمرت شوكها باتباعهم سنن من كان قبلهم. ولا حول ولا قوة إلا باللّه.

وأستهل فتح هذه المنارة بقوله صلى اللّه عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته الذي يرويه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم عن يحيى بن جعفر عن عبدالرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى اللّه عليه وسلم، قال: «خلق اللّه آدم على صورته طوله ستون ذراعاً. فلما خَلَقَهُ قال: اذهب فسلّم على أولئك نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك، فإنها

تحيتك وتحية ذريتك. فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة اللّه، فزادوه ورحمة اللّه، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن».

فقوله صلى اللّه عليه وسلم: «**فكل من يدخل الجنة على صورة آدم**». هو شرح وتوضيح لقوله في أول الحديث: «خلق اللّه آدم على صورته». في أن المعنى راجع إلى آدم. والهاء في لفظ «صورته» عائد إليه عليه السلام بدلالة أن كل من يدخل الجنة على صورته، وهذا الحديث المتفق على صحته ـ هو عمدة في هذا الباب ينبغي أن لا يُعَوَّل إلا عليه.

فتأمل يا من تريد الهدى قوله صلى اللّه عليه وسلم: «**خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً.. فكل من يدخل الجنة على صورة آدم**».

فالحديث يُفسِّر بعضه بعضاً. ويشرح بعضه بعضاً

والنبي صلى اللّه عليه وسلم لم يقل: (**فكل من يدخل الجنة علي طول آدم ستون ذراعاً**). وإنما قال: «على صورة آدم» للتأكيد على أن المعنى في قوله «**على صورته**» عائد إلى آدم. وأن قوله «طوله ستون ذراعا» هو وصف لتلك الصورة التي كان عليها عليه الصلاة والسلام.

فقوله صلى اللّه عليه وسلم: «**خلق الله آدم على صورته**» فيه بيان صفة خلق آدم.

وقوله: «**طوله ستون ذراعاً**» بيان هذه الصفة وبرهانها.

وقوله: «**فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن**» بيان وبرهان آخر لهذه الصفة.

وقوله: «**فكل من يدخل الجنة على صورة آدم**». شرح وتحقيق وتوضيح لهذه المعاني جميعاً.

فأي بيان أعظم من هذا البيان، وأي إحكام للحق ومعناه أعظم من هذا الإحكام.

فخلق اللّه آدم على صورته الموصوفة طوله ستون ذراعاً. ذلك أنه لم يكن قد خلقه كبنيه من صلبه «نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم عظاماً، ثم لحماً يكسوا العظام، ثم طفلاً، ثم رجلاً».

وإنما ابتدأ خلقه على صفة مغايرة لبنيه. فسلالته عليه السلام طينية، وسلالة بنيه من صلبه مائيه.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧﴾ (السجدة).

وهو آدم عليه السلام صاحب السلالة الطينية: «تراب، ثم طين، ثم صلصال كالفخار».

وهو ما عناه الله تعالى بقوله في سورة المؤمنون ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ (المؤمنون).

ثم ذكر الله تعالى صفة سلالة بنيه من صلبه: ﴿ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ﴾ (السجدة).

وهي السلالة المائية «نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ...».

فخلق الله آدم على صورته وصفته هذه من السلالة الطينية. ابتداء طوله ستون ذراعاً مكتملاً للبنية، وليس كبنيه الذين أنشأهم الله من السلالة المائية. من نطفة إلى أن اشتدت بنيتهم. فكانوا على طول يتناقصون فيه حتى الآن. كما قال صلى الله عليه وسلم.

وأيضاً فإن معنى الصورة في اللغة: الهيئة والشكل والحقيقة والصفة.

فخلق الله آدم على صورته: على هيئته الموصوفة أو المقدرة طوله ستون ذراعاً. وكل من يدخل الجنة من بني آدم على هذه الهيئة طوله ستون ذراعاً.

المنارة الرابعة

منارة العلم والاستضاءة بأصوله. بمعرفة ما صح عن نبينا صلى اللّه عليه وسلم، وما شذ عن قوله، وهو أصل الأصول هنا ولب هذه الرسالة. ولا يتأتى حصوله إلا بتحقيق الشرطين الخامس والسادس، من شروط صحة الحديث وقبوله. وهو «انتفاء الشذوذ والعلة» وذلك ما أود الوقوف عليه هنا من إبطال ذلك من جهة الرواية والناحية الإسنادية. من تتبع طرق الحديث لمعرفة علله، ومن زاد فيه، ومن رواه بالمعنى، ومن أداه على أكمل وجه، كما سمعه. فأذكر هنا جملة مما جاء من الأخبار والملاحظات وأسأل اللّه السداد والتوفيق. فأقول:

الملاحظة الأولى: لم يصح من أحاديث نبينا صلى اللّه عليه وسلم «من غير الوجه الذي تقدم ذكره في حديث المنارة الثالثة» في هذا الباب شيء، مما نسب إليه من معنى أن «**اللّه خلق آدم على صورته أو صورة الرحمن**»، جلت صفته عن مشابهة المخلوقين، وإنما هو من اختلاق من روى من الرواة بطريق الخطأ فزاد تلك الزيادة في كلام نبينا صلوات اللّه وسلامه عليه.

وكلام الذهبي: بأنه مروي من طريق معمر عن همام. وهو همام بن منبه. إنما قصد به الحديث المتقدم المتفق على صحته معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «**خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم**».

الملاحظة الثانية: أن البخاري لم يرو هذه الزيادة المنكرة، ورجال البخاري أثبت من غيرهم.

روى البخاري في الصحيح عن عبدالله بن محمد حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه».

الملاحظة الثالثة: أن مسلماً قد روى في الصحيح من طرق كثيرة، وكذا أحمد في مسنده تلك الرواية من غير ذكر الزيادة.

فرواه مسلم من طريق عبدالله بن مسلمة عن المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وذكر الحديث.

ورواه أيضاً من طريق عمرو الناقد وزهير بن حرب عن سفيان عن أبي الزناد. بهذا الإسناد.

ورواه أيضاً من طريق شيبان عن أبي عوانة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه كذلك من طريق عبيد اللّه بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة.

ورواه من طريق محمد بن المثنى عن عبدالصمد عن همام عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة.

فكل هذه الطرق التي أوردها مسلم لم يأت بها ذكر الزيادة.

الملاحظة الرابعة: أن الزيادة قد جاءت من طريق واحد رواه مسلم. وهو طريق المثنى بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة وذكر الحديث عن النبي صلى اللّه عليه وسلم: «**إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه. فإن اللّه خلق آدم على صورته**».

وفي الحديث علل عدة توجب رد ما جاء فيه من الزيادة.

العلة الأولى: أنه جاء من طريق المثنى، وهو المثنى بن سعيد الضبعي البصري: ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه يخطئ.

العلة الثانية: أن المثنى قد خالف الثقات الأثبات جميعهم من رجال البخاري ومسلم. فانفرد عنهم بهذه الزيادة. فتلاميذ

أبي هريرة: وهم الأعرج، وهمام بن منبه، وأبو صالح، وأبو أيوب، وكيسان، وغيرهم. لم يذكروا هذه الزيادة. إلا من طريق واحد روي عن قتادة عن أبي أيوب - وهو الذي تقدم من طريق المثنى، وقد روي من نفس الطريق أيضاً (قتادة عن أبي أيوب) من غير ذكر الزيادة. فالزيادة في مجملها شاذة. كما سيأتي تفصيل ذلك في العلة الثالثة.

العلة الثالثة: أن تلاميذ قتادة الذين أخذوا عنه هذا الحديث هم: همام، وشعبة، والمثنى.

فروى مسلم من طريق همام عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة، وذكر الحديث من غير زيادته.

وروى أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة، وذكر الحديث من غير الزيادة.

وروى كذلك من طريق المثنى عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة، وذكر الحديث وزيادته.

فالعلة هنا تدور على من روى عن قتادة من التلاميذ.

فأما همام: فهو همام بن يحيى بن دينار البصري. قال عنه ابن المبارك: «همام ثبت في قتادة».

وقال عنه ابن عدي: «همام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث، وأحاديثه مستقيمة في قتادة».

وأما شعبة: فهو شعبة بن حجاج الواسطي البصري. إمام الحديث. قال عنه ابن سعد: «ثقة مأموناً ثبتاً حجة صاحب حديث».

وقال معمر: «كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه».

وقال حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته».

وقال عنه أحمد بن حنبل: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن».

وقال ابن مهدي: «كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث».

وقال الشافعي: «لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق».

وقال الثوري لابن قتيبة: «ما فعل أستاذنا شعبة».

وقال أبو الوليد الطيالسي: قال لي حماد بن سلمة: إذا أردت الحديث فالزم شعبة».

وقال محمد بن العباس النسائي: «سألت أبا عبدالله من أثبت

شعبة أو سفيان؟ فقال: كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبت منه وأنقى رجلاً، وسمع من الحكم قبل سفيان بعشر سنين».

وأما المثنى: فهو ـ كما تقدم ـ المثنى بن سعيد الضبعي البصري، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال عنه: «يخطئ».

فخالف المثنى الذي قال عنه ابن حبان «يخطئ» فيما رواه عن قتادة. خالف في ذلك جبل الحديث شعبة الذي قال عنه معمر: «كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه».

وخالف أيضاً همام: الذي قال عنه ابن المبارك: «همام ثبت في قتادة» وقال عنه ابن عدي: «أحاديثه مستقيمة في قتادة».

فالزيادة بهذا تكون شاذة لا يصح نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. لمخالفة الثقة من هو أوثق منه وأحفظ وأضبط، حيث انفرد المثنى عن شعبة وهمام، وخالف الثقات الأثبات، بل وخالف جميع رجال البخاري ومسلم. فذكر الزيادة التي لا أصل لها في مروياتهم، وهو الذي قيل عنه - كما تقدم - (يخطئ) وهذا ما يسمى حديثه عند المتقدمين من الحفاظ بالحديث المنكر.

قال مسلم في مقدمة الصحيح: «وعلامة المنكر في حديث

المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا. خالف روايته روايتهم». انتهى

العلة الثالثة: أن هذه الرواية جاءت ـ كما تقدم ـ من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن المثنى بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة.

وقد رواها أحمد في المسند. وجعلها من قول ابن مهدي. كما خرَّج من طريق عبدالرحمن بن مهدي قال: حدثنا المثنى بن سعيد، وبهز قالا: حدثنا همام، عن قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة عن النبي صلى اللّه عليه وسلم قال: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه» قال الإمام أحمد: قال ابن مهدي: فإن اللّه عز وجل خلق آدم على صورته.

فأول ذلك: أن المثنى في هذا الحديث لم يسمع من قتادة مباشرة وإنما سمع من همام - ووافقه بهز على ذلك. وأما في رواية مسلم فقد روى المثنى عن قتادة بصيغة العنعنة. مما يوحي هنا وجود شبهة التدليس في رواية مسلم.

والأمر الثاني: أن الزيادة هنا جاءت من قول ابن مهدي وليس من قول النبي صلى اللّه عليه وسلم، ومن هنا وقع الخطأ في النقل والرواية.

الأمر الثالث: أن الإمام أحمد في روايته للحديث: «يذهب إلى أن ابن مهدي الذي يحدث عن شيخه المثنى» يرى بأنه قد خالف الثقات الذين يروون عن قتادة، وهي صيغة تضعيف عند الإمام أحمد.

الأمر الرابع: أن إخراج مسلم للحديث لا يعني اعتماده كأصل، فإن مسلماً كعادته وطريقته - كما نقل في المقدمة - يورد الأحاديث على طبقتين: طبقة الحفاظ المعروفين، وطبقة المستورين والمتكلم فيهم، وذكره للطبقة الثانية من باب التمييز. أي من باب العلل، لأن مسلماً يسمى العلل تمييز يميز بها بين الأحاديث بجمع الطرق، وقد فعل هذا في كتابه التمييز، وذكر هذا النووي في شرح المقدمة. فالإمام مسلم إذا كان للأحاديث طرق فيها ما هو معلول فإنه يذكر الأصل منها ويذكر معها ما روي في ذلك مما هو فيه علة على الطبقة الثانية من باب التمييز وبيان العلة، وقد فعل هذا في حديث المسألة، فوافق البخاري بعدم الزيادة ثم بعد ذلك ذكر الزيادة للتمييز.

الملاحظة الرابعة: ما رواه أحمد من طريق يحيى عن ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة. عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا تقل قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته**».

وفي الحديث ابن عجلان. وهو محمد بن عجلان المدني. وقد ذكره العقيلي في الضعفاء، وتكلَّم فيه الإمام مالك.

وقال الحاكم فيه: «أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد. وقد تكلَّم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه».أهـ

وقال ابن حجر في التهذيب: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به» أهـ.

وقال عنه أيضاً: «وكان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه، وكان يقول: إنها اختلطت على ابن عجلان يعني أحاديث سعيد المقبري»أهـ.

وقد روى هنا عن سعيد المقبري.

وقال عنه في التقريب: «صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة»أهـ.

وقد روى هنا عن أبي هريرة.

وقال البخاري: «قال يحيى القطان: لا أعلم إلا أني سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة. فاختلطت عَلَيَّ فجعلتها عن أبي هريرة»أهـ.

وقد روي هنا عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وقال ابن حجر في طبقات المدلسين: «وصفه ابن حبان بالتدليس».

كلام الإمام مالك في ابن عجلان

وإنكاره للزيادة في «أن اللـه خلق آدم على صورته»

روى العقيلي في الضعفاء في ترجمة عبدالله بن ذكوان أبو الزناد. عن عبدالرحمن بن قاسم. قال: «سألت مالك عمن يحدث بالحديث الذي قالوا ـ أن الله خلق آدم على صورته ـ وأنكر ذلك مالك إنكاراً شديداً ونهى أن يتحدث به أحد، فقيل له إن ناساً من أهل العلم يتحدثون به فقال: من هم؟ فقيل: محمد بن عجلان عن أبي الزناد فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالماً، وذكر أبو الزناد فقال: إنه لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات وكان صاحب عمال يتبعهم»أهـ.

وقال الذهبي: (وقال البخاري في ترجمة ابن عجلان في الضعفاء. قال لي علي بن أبي الوزير عن مالك: إنه ذكر ابن عجلان.. فذكر خبراً)أهـ.

الملاحظة الرابعة: ما أخرجه أحمد من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. فذكر الحديث وزيادته.

قلت: وهو مدفوع بما رواه مسلم عن عمرو الناقد وزهير بن حرب قالا: حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ضرب أحدكم». من غير الزيادة.

ومدفوع أيضاً بما رواه مسلم عن عبدالله بن مسلمة عن المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فذكر الحديث من غير زيادته.

ومدفوع كذلك بما رواه أحمد من طريق محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وذكر الحديث من غير الزيادة.

وحتى يستقيم الأمر لوجود التعارض بين روايتي مسلم وأحمد (فيما رواه سفيان عن أبي الزناد) وذلك أن رواية مسلم تنص على عدم ذكر الزيادة. ورواية أحمد جاء فيها ذكر الزيادة، وهذا لا يستقيم لمحدث أن يحدث بحديثين عن شيخ أصلهما واحد ومخرجهما واحد مع وجود الاختلاف فيهما. وذلك أن مجالس الحديث والعلم واحدة.

أقول: لقد ثبت أن من أخذ هذا الحديث عن أبي الزناد وهم: محمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، وكذلك المغيرة الحزامي - فيما رواه مسلم عنه - هؤلاء جميعهم قد جاءت مروياتهم تنص على عدم ذكر الزيادة. وهذا ثابت - كما تقدم - عند مسلم وغيره. والذي منها رواية سفيان. وأما الطريق الذي أخرجه أحمد عن سفيان لعل الأقرب فيه أنه مروي من طريق ابن عجلان. فرواه سفيان عن ابن عجلان عن أبي الزناد. الذي ثبت سماعه منه كما في مسند الحميدي. فيما رواه الحميدي قال: حدثنا سفيان حدثنا ابن عجلان. وذكر حديث ابن عجلان المتقدم.

وأيضاً رواه البخاري في الأدب المفرد قال حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان. وذكر حديث ابن عجلان.

وسفيان بن عيينة مدلس - وإن كان قد قيل عنه بأنه لا يدلس إلا عن الثقات - إلا أن وجود شبهة التدليس في رواية أحمد والتي جاءت معنعنة من سفيان - هنا واردة على ابن عجلان الذي روى الحديث كما قيل عن أبي الزناد. فاختلطت عليه الرواية وأمر الحديث. كما تقدم في قول الإمام مالك عندما أنكر هذا الحديث. (فقيل له أن ناساً من أهل العلم يتحدثون به. فقال مالك: من هم؟ فقيل محمد بن عجلان عن أبي الزناد.

فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء ولم يكن عالماً، وذكر أبو الزناد فقال: إنه لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات وكان صاحب عمال يتبعهم)أ.هـ.

وسفيان بن عيينة كان يعجبه ابن عجلان والتحديث عنه ـ كما هو معلوم ـ فلعل السبب الذي جعله يدلس فيه عن ابن عجلان هذا الحديث بعدما حَدّث عنه هو سماعه أن الإمام مالك قد تكلم فيه بما لا يحمد. فلم يذكره في الإسناد هنا، وكلاهما مدني (مالك وابن عجلان).

فإذا كان ابن عجلان قد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة - كما تقدم - واختلطت عليه كذلك أحاديث سعيد المقبري. فلعل هذا الوجه الذي رواه أحمد عن سفيان عن أبي الزناد. قد جاء من طريق سفيان عن ابن عجلان عن أبي الزناد. خاصة وأن الرواية قد جاءت معنعنة من سفيان وهو مدلس اختلط في آخره. وابن عجلان كذلك مدلس اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة وشبهة التدليس والاختلاط هنا تدور حول الحديث ومن رواه. فكيف لنا أن نترك المرويات الكثيرة التي جاء بها الثقات الأثبات من رجال البخاري ومسلم وممن حمل وأخذ الحديث عن أبي هريرة. من أمثال: (همام بن منبه، وكيسان، وأبو أيوب يحيى بن مالك المراغي، وأبو صالح ذكوان السمان، والأعرج) بل وممن

حمل حديث أبي الزناد: من أمثال: (محمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، والمغيرة الحزامي).

كيف لنا أن نترك هذه المرويات عن هؤلاء جميعاً: ونعمد إلى طريق واحد روي عن سفيان تدور حوله شبهة التدليس والاختلاط؟!

هذا لا يستقيم أبداً في علم الحديث والأصول. وإلا أبطلنا بذلك علم الشذوذ والعلة. والتي قام عليها هذا العلم العظيم. وقد تقدم قول الإمام مسلم - رحمه الله - في مقدمة الصحيح: (وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها)أهـ.

قلت: فكيف وقد وافقتها. وروى سفيان هو بنفسه - كما عند مسلم - الرواية التي وافق بها أهل الحفظ والرضا والإتقان.

فالرواية التي ينبغي - إذاً - أن تعتمد هنا (فيما رواه سفيان عن أبي الزناد) هي رواية مسلم. وذلك أنه قد وافق بها الثقات الأثبات جميعهم من رجال البخاري ومسلم. وغيرهم ممن حمل حديث أبي هريرة.

الملاحظة الخامسة: ما روي في ذلك بأشد نكارة ـ عند من صنف في الحديث ـ من ذكر أخطاء بعض الرواة الذين رووا ذلك بالمعنى، أو بما فهمه الراوي من المعنى الخاطئ المتبادر في ذهنه. كمن روى ذلك بلفظ «الرحمن» تعالى ربنا وتقدس سبحانه.

ففهم الراوي من الزيادة «على صورته» بأن الهاء هنا عائدة على صورة الرحمن سبحانه. فرواها بهذا اللفظ المنكر.

والأمر ليس كذلك. وإنما لفظ «على صورته» عائد على صورة ذلك الرجل المضروب والمقصود في الحديث ـ كما سيأتي ـ والذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضربه. هذا على فرضية صحة تلك الزيادة.

وذكر النووي في شرح مسلم ـ فيما نقله عن المازري ـ أنه قال في الحديث: «ورواه بعضهم أن الله خلق آدم على صورة الرحمن وليس بثابت عند أهل الحديث. وكأن من نقله رواه بالمعنى الذي وقع له وغلط في ذلك»أهـ.

وكذا قال القرطبي: «أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه «على صورة الرحمن» وكأن من رواه أورده بالمعنى متمسكاً بما توهمه. فغلط في ذلك»أهـ.

وقال البيهقي في الأسماء والصفات: «ويحتمل أن يكون لفظ الخبر في الأصل كما روينا في حديث أبي هريرة. فأدّاه بعض

الرواة على ما وقع في قلبه من معناه» أهـ.

قلت: والحديث معلول. قد رواه عبدالله بن أحمد في السنة من طريق أبي معمر عن جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر. وذكره.

وروي موقوفاً على عطاء من طريق الثوري.

يقول ابن خزيمة في كتاب التوحيد عند ذكر الحديث: «فإن في الخبر عللاً ثلاثاً، إحداهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري ولم يقل: عن ابن عمر.

والثانية: أن الأعمش مدلس، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت.

والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت: أيضاً مدلس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء.

سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد يقول: ثنا أبوبكر بن عياش، عن الأعمش قال: قال حبيب بن أبي ثابت: لو حدثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك، يريد لم أبال أن أدلسه.

قال أبو بكر: ومثل هذا الخبر، لا يكاد يحتج به علماؤنا من أهل الأثر، لا سيما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس،

فيما يوجب العلم لو ثبت، ولا فيما يوجب العمل بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر، وتشبيه، وتمثيل بغيره من سنن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الأحكام والفقه»اهـ.

وقوله رحمه الله: (عن الأعمش قال: حبيب بن أبي ثابت· لو حدثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك. يريد لم أبال أن أدلّسه).

قلت: فإن كان التدليس وارداً ومصرحاً به في مثل هذه الصورة بإسقاط ذلك الرجل المجهول بين ثقتين. فكيف يعتمد مثل هذه الروايات في باب العقائد، بل وتجعل هذه الروايات معاول يهدم بها أصول الإيمان والتي من أجلها وأعظمها كونه جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وقال ابن خزيمة في التوحيد شارحاً لحديث ابن عجلان المتقدم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا تقل قبح الله وجهك، ووجهه من أشبه وجهك، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته».

قال رحمه الله: «قال أبو بكر: تَوَهَّم بعض من لم يَتَحَرَّ العلم أن قوله: على صورته يريد صورة الرحمن عز ربنا وجل عن أن

يكون هذا معنى الخبر، بل معنى قوله: خلق آدم على صورته، الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب، والمشتوم، أراد صلى اللّه عليه وسلم أن اللّه خلق آدم على صورة هذا المضروب، الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبح وجهه، فزجر صلى اللّه عليه وسلم أن يقول: ووجه من أشبه وجهك، لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيه، فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم: قبح اللّه وجهك ووجه من أشبه وجهك، كان مقبحاً وجه آدم صلوات اللّه عليه وسلامه، الذي وجوه بنيه شبيهة بوجه أبيهم، فتفهموا رحمكم اللّه معنى الخبر، لا تغلطوا ولا تغالطوا فتضلوا عن سواء السبيل، وتحملوا على القول بالتشبيه الذي هو ضلال، وقد رويت في. نحو لفظة أغمض ـ يعني من اللفظة التي ذكر ـ في خبر أبي هريرة»أهـ.

قلت: وهذه التوجيه الأول في قوله: «على صورته» أي: على صورة ذلك الرجل المضروب.

قال ابن حبان في صحيحه: «يريد به صورة المضروب، لأن الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم. ضرب وجهاً خَلَقَ اللّه آدم على صورته»أهـ.

وقال أيضاً: «يُريدُ به على صورة الذي قيل له: قبّح اللّه

وجهك من ولده، والدليل على أن الخطاب لبني آدم دون غيرهم قوله: «ووجه من أشبه وجهك»، لأن وجه آدم في الصورة تشبه صورة ولده»أهـ.

وقال ابن منده في التوحيد: «وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام أن الله عز وجل خلق بني آدم على صورة آدم عليه السلام، فإذا شتم أحد من ولده ومن يشبه وجهه فقد شتم آدم، عليه السلام، فنهى عن ذلك»أهـ.

وقال البيهقي: «وإنما أراد والله أعلم: فإن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب»أهـ.

وقال ابن حجر في الفتح: «فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها»أهـ.

وقال أيضاً: «وقيل إن لهذا الحديث سبباً حذف من هذه الرواية وإن أوله قصة الذي ضرب عبده فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال له إن الله خلق آدم على صورته، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتق»أهـ.

التوجيه الثاني: «على صورته»: أي على صورة آدم عليه السلام، حين خلقه الله طوله ستون ذراعاً، وهذا المعنى محمول

على الحديث المتقدم المتفق على صحته، في قوله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله آدم على صورته. طوله ستون ذراعاً...، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن» الحديث. وقد تقدم ذكره غير مختصر.

وقال ابن خزيمة في التوحيد: «فصورة آدم ستون ذراعاً، التي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن آدم عليه السلام خلق عليها، لا على ما توهم بعض من لم يَتَحَرَّ العلم، فظن أن قوله: على صورته: صورة الرحمن، صفة من صفات ذاته. جل وعلا عن أن يوصف بالموتان والأبشار، قد نزه الله نفسه وقدس عن صفات المخلوقين، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى). وهو كما وصف نفسه في كتابه على لسان نبيه، لا كصفات المخلوقين من الحيوان، ولا من الموتان، كما شبه الجهمية معبودهم بالموتان، ولا كما شبه الغالية من الروافض معبودهم ببني آدم، قبح الله هذين القولين وقائلهم»أهـ.

وقال الخطابي: «الهاء مرجعها إلى آدم عليه السلام، فالمعنى إن ذرية آدم خلقوا أطواراً في مبدأ الخلق نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم صاروا صوراً أجنة إلى أن تتم مدة الحمل فيولدون أطفالاً وينشؤون صغاراً إلى أن يكبروا، فيتم طول أجسادهم، يقول: إن آدم لم يكن خلقه على هذه الصفة، ولكنه أول ما تناولته الخلقة

وجد خلقاً تاماً طوله ستون ذراعاً».

وقال ابن حبان: «قال أبوحاتم: هذا الخبر تعلّق به من لم يحكم صناعة العلم، وأخذ يشنع على أهل الحديث الذين ينتحلون السنن، ويذبون عنها، ويقمعون من خالفها بأن قال: ليست تخلو هذه «الهاء» من أن تنسب إلى الله، أو إلى آدم، فإن نسبت إلى الله، كان ذلك كفراً، إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وإن نسبت إلى آدم، تعرى الخبر عن الفائدة، لأنه لا شك أن كل شيء خلق على صورته، لا على صورة غيره.

ولو تملَّق قائل هذا إلى بارئه في الخلوة، وسأله التوفيق لإصابة الحق، والهداية للطريق المستقيم في لزوم سنن المصطفى، لكان أولى به من القدح من منتحلي السنن بما يجهل معناه، وليس جهل الإنسان بالشيء دالاً على نفي الحق عنه لجهله به.

ونحن نقول: إن أخبار المصطفى إذا صحت من جهة النقل، لا تتضاد ولا تتهاتر، ولا تنسخ القرآن، بل لكل خبر معنى معلوم يُعلم، وفصل صحيح يعقل، يعقله العالِمون.

فمعنى الخبر عندنا بقوله: «خلق الله آدم على صورته»: إبانة فضل آدم على سائر الخلق، «والهاء» راجعة إلى آدم، والفائدة من رجوع «الهاء» إلى آدم دون إضافتها إلى البارئ جل وعلا -

جل ربنا وتعالى عن أن يُشَبَّه بشيء من المخلوقين ـ أنه جل وعلا جعل سبب الخلق الذي هو المتحرك النامي بذاته اجتماع الذكر والأنثى، ثم زوال الماء عن قرار الذكر إلى رحم الأنثى، ثم تغير ذلك إلى العلقة بعد مدة، ثم إلى المضغة، ثم إلى الصورة، ثم إلى الوقت الممدود فيه، ثم الخروج من قراره، ثم الرضاع، ثم الفطام، ثم المراتب الأُخر على حسب ما ذكر، إلى حلول المنية به، هذا وصف المتحرك النامي بذاته من خلقه، وخلق الله جل وعلا آدم على صورته التي خلقه عليها وطوله ستون ذراعاً من غير أن تكون تقدمة اجتماع الذكر والأنثى، أو زوال الماء، أو قراره، أو تغيير الماء علقة أو مضغة، أو تجسيمه بعده، فأبان الله بهذا فضله على سائر من ذكر من خلقه بأنه لم يكن نطفة فعلقة، ولا علقة فمضغة، ولا مضغة فرضيعاً، ولا رضيعاً ففطيماً، ولا فطيماً فشاباً، كما كانت هذه حالة غيره، ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث حشوية يروون ما لا يعقلون، ويحتجون بما لا يدرون»أهـ.

التوجيه الثالث: على من ذهب من أهل العلم بأن هذا وإن ثبت فإن إضافة الصورة هنا إضافة تشريف وتكريم، وهو من إضافة الخلق إلى الله تعالى وليس من إضافة الذات.

قال البيهقي: «وذهب بعض أهل النظر إلى أن الصور كلها لله تعالى على معنى الملك والفعل، ثم ورد التخصيص في بعضها

بالإضافة تشريفاً وتكريماً، كما يقال: ناقة اللّه، وبيت اللّه،ومسجد اللّه، وعبر بعضهم بأنه سبحانه ابتدأ صورة آدم لا على مثال سبق، ثم اخترع من بعده على مثاله، فخص بالإضافة»أهـ.

وقال ابن خزيمة في التوحيد: «قال أبو بكر: وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممن لم يَتَحَرَّ العلم، وتوهموا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات، فغلطوا في هذا غلطاً بيناً، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة، أعاذنا اللّه وكل المسلمين من قولهم - إلى قوله - فإن صح هذا الخبر مسنداً.. فمعنى هذا الخبر عندنا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر إنما هو من إضافة الخلق إليه لأن الخلق يضاف إلى الرحمن، إذ اللّه خلقه، وكذلك الصورة تضاف إلى الرحمن، لأن اللّه صورها، ألم تسمع قوله عز وجل: ﴿**هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه**﴾، فأضاف اللّه الخلق إلى نفسه، إذ اللّه تولى خلقه، وكذلك قول اللّه عز وجل: ﴿**هذه ناقة الله لكم آية**﴾، فأضاف اللّه الناقة إلى نفسه، وقال: ﴿**تأكل في أرض الله**﴾، وقال: ﴿**إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده**﴾، فأضاف اللّه الأرض إلى نفسه، إذ اللّه تولى خلقها فبسطها، وقال: ﴿**فطرة الله التي فطر الناس عليها**﴾، فأضاف اللّه الفطرة إلى نفسه إذ اللّه فطر الناس عليها، فما أضاف اللّه

إلى نفسه على معنيين: أحدهما: إضافة الذات، والآخر: إضافة الخلق فتفهموا هذين المعنيين. لا تغالطوا، فمعنى الخبر إن صح من طريق النقل مسنداً، فإن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن. حين صور آدم، ثم نفخ فيه الروح، قال الله جل وعلا: ﴿**ولقد خلقناكم ثم صورناكم**﴾ والدليل على صحة هذا التأويل» انتهى.

وقوله رحمه الله: «وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة».

قلت: هذا قول حق. فماذا يعني قول القائل: «فلان على صورة أبيه. أو على صورة فلان» إلا التشبيه المحض. والمماثلة والمشابهة المحضة. لذا أراد البعض الفرار من ذلك. فقالوا إن هذه المشابهة حاصلة في بعض الوجوه البعيدة. وهذه من المغالطات الخطيرة التي لا تسعف القائلين بها.

والسؤال هنا: ماذا يعني هؤلاء في معنى الصورة فيما استندوا عليه من الحديث «**إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه. فإن الله خلق آدم على صورته**»؟

فإن قالوا: هي الصورة المتضمنة للهيئة والشكل. فهذا كفر محض.

وإن قالوا: الصورة المتضمنة للصفة. قاصدين بذلك بعض الوجوه البعيدة، والمشابهة في بعض الصفات. كالوجود، والعلم، والحياة كما يقولون. فهذا فاسد الاعتبار وهو باطل مخالف لظاهر لفظ الحديث وسياقه. والدال على غير ذلك، وفيه من الاستخفاف بالعقول والأفهام ما فيه، بل وفيه من الجمع ما بين المتناقضات وما لا معنى له، وهو ما ينبغي أن يصان منه جانب الوحي ومنطق النبوة.

وعليه ينبغي الرجوع إلى أصل الحديث والاستدامة في النظر إليه، وتتبع طرقه ومخارجها لمعرفة صحيحها من سقيمها والشاذ منها، وليتحقق الناظر أن تلك الزيادة ليست من مشكاة النبوة. وإنما هي من اختلاق من روى من الرواة بطريق الخطأ فزاد تلك الزيادة في كلام نبينا صلى الله عليه وسلم. والحمد لله على هدايته، وهو الذي بنعمته تتم الصالحات.

فصل

وقد احتج البعض في ما نسبه لأحمد بن حنبل من إضافة الصورة إلى الله تعالى إضافة الذات. لا إلى آدم أو صورة المضروب. وعند النظر والاستقراء للمرويات وجدنا أن حمدان بن الهيثم وهو أحد تلاميذ أحمد بن حنبل يروى على خلاف ما نسب إليه ـ رحمه الله ـ فروى بإضافة الصورة والمعنى إلى آدم وليس إلى الله سبحانه واستدل أحمد بن حنبل بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى). فخالف حمدان في ذلك ما ادعاه المدعون، وحمدان بن الهيثم: ثقة. قد وثقه أبو الشيخ الأصبهاني في الطبقات. فلا عبرة بكلام الأقران ممن خالف منهم في ذلك، وروايته مقدمة على غيره، لأنه وافق أصول أحمد بن حنبل في الحديث وعدم الاعتبار بالحديث الشاذ.

وأيضاً فإن تلاميذ أحمد قد اختلفوا عليه، ومن بعده اختلافاً كثيراً، واضطربت فيه الأقوال والمسائل وتعددت. فيروى له في مسألة واحدة أقوال كثيرة. وما ذلك إلا لأنه كان ينهى ـ رحمه الله ـ أن يُكتب عنه في حياته شيء من كلامه، فجاء التلاميذ من بعده فرووا عنه المسائل الكثيرة التي امتاز بها المذهب عن غيره

من المذاهب، فينبغي أن لايعتمد من الأقوال إلا ماوافق الأصول. والله المستعان، وهو الحاكم - جل وعلا - بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون.

الفهرس